مبادئ علم الاقتصاد

الفصل الأول

مقدمة في
مبادئ علم الاقتصاد

أولاً : أهمية دراسة علم الاقتصاد

ثانياً : الحاجات والنشاط الاقتصادي

أ- الحاجات الاقتصادية

ب - مفهوم النشاط الاقتصادي

- مراحل النشاط الاقتصادي

١- مرحلة الموارد الاقتصادية

٢- مرحلة العملية الإنتاجية

٣- مرحلة السلع والخدمات

ثالثاً : مفاهيم في علم الاقتصاد

- أهداف الاقتصاد

- تعريف علم الاقتصاد

رابعاً : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الآخرى

١- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع.

٢ - علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة.

٣ - علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا.

٤ - علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء.

- التقويم

مقدمة في مبادئ علم الاقتصاد

أولاً: أهمية دراسة علم الاقتصاد

إن للفرد في المجتمع اهتمامات كثيرة يسعى من خلالها تدبير شؤون حياته اليومية خاصة تلك المتعلقة بتحسين الأمور المعيشية المادية واتخاذ القرار المناسب بشأنها ، لذلك فالفرد يجب عليه أن يختار القرار الاستهلاكي السليم الذي يتناسب مع تحقيق أقصى إشباع من السلع والخدمات بأقل التكاليف وبحدود قدراته المتاحة وتصرفاته الاستهلاكية .

فعلم الاقتصاد يعتبر محوراً مهماً وأساسياً للحياة اليومية للأفراد ، بحيث يربط إمكانيات المجتمع بحاجياته ، فالفرد ، مستهلكاً أو منتجاً ؛ يجب عليه اتخاذ القرار السليم الذي يشبع رغباته .

فمثلاً لو افترضنا على سبيل المثال ذهاب أحمد إلى أحد الأسواق ليقارن بين أصناف السلع وذلك بحسب أسعارها أو أهميتها أو جودتها ، وعندما يتخذ قرار الشراء فإنه إذًا يشتري السلعة أو الخدمة بحدود دخله المادي الذي يحصل عليه . في المقابل قد يتفاجأ أحمد بأن السلعة التي اعتاد على شرائها بشكل يومي قد ارتفع سعرها ، وحينما يسأل البائع (أو المُنتج) عن سبب هذا الارتفاع في السعر فقد تكون الحجة بأن أسعار المواد الأولية المستخدمة لإنتاج هذه السلعة قد ارتفعت وبالتالي أصبحت التكلفة عالية على البائع مما اضطره لرفع سعر هذه السلعة .

لهذا السبب فنحن كأفراد في المجتمع لدينا كثير من التساؤلات المتعلقة بالدور المؤثر للدولة في مراقبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات وبالتالي السيطرة عليها ومحاربتها . من جانب آخر ، فإننا دائماً نتساءل عن أهمية وجود النفط كمصدر رئيسي لدخل الدولة ، بل نتساءل عن أهمية تراجع أسعار النفط أو ارتفاعها عالمياً وأثره علينا كأفراد في المجتمع ، وأثره على الاقتصاد الكويتي وعلى الموازنة العامة للدولة ، بالإضافة إلى دور الدولة لإيجاد مصادر بديلة عن النفط تعزز موازنتها المالية وتبعدها عن أي خلل ممكن أن يتعرض له الاقتصاد .

كما نتساءل نحن عن المسئولية الفعلية لنا كأفراد وأسر في المجتمع ودورنا وتأثيرنا في اقتصاد الدولة ، وبالتالي البحث في تعزيز الموارد المالية اللازمة لاستقرار الأسرة وديمومتها .

جميع هذه التساؤلات وغيرها يهتم بدراستها علم الاقتصاد ويسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة والممكنة التي تتوافق مع إمكانيات المجتمع وقدراته بحيث تحقق العدالة بين أفراد المجتمع لتصل إلى ازدهار الدولة وتقدمها بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية وغيرها .

ثانياً: الحاجات والنشاط الاقتصادي

أ - الحاجات الاقتصادية (Economic Needs)

إن وجود الفرد في المجتمع يجعله يشعر بحاجات كثيرة يسعى لتلبيتها والحصول عليها ، وتختلف هذه الحاجات بأشكالها وخصائصها وأهميتها . فالحاجة إلى الغذاء تختلف عن الحاجة إلى التعليم ، والحاجة إلى المسكن تختلف عن الحاجة للسفر . فهناك حاجات ضرورية للفرد وهناك حاجات اجتماعية وغيرها من الحاجات الأخرى التي يرغب الإنسان بالحصول عليها في حياته اليومية لتلبية لوازم ومتطلبات الحياة المتعددة والمختلفة .

ويمكن تعريف الحاجات بأنها :

رغبات الفرد في سبيل الحصول على السلعة أو الخدمة .

وهذه الحاجات تختلف كونها إما أَنْ تكون سلعة كالغذاء والمنزل والسيارة والملابس وغيرها ، وإما أَنْ تكون خدمة كخدمة التعليم وخدمة العلاج وخدمة الحلاقة وخدمة تصليح السيارة وغيرها .

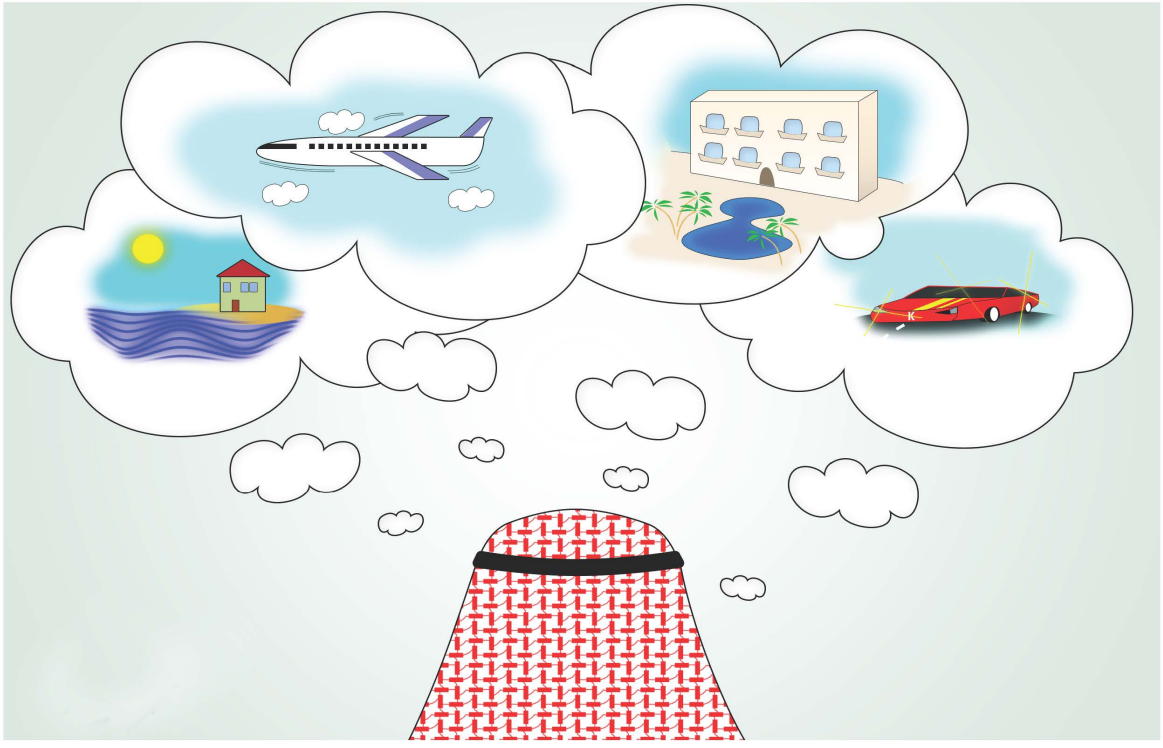

شكل رقم (١): يبين حاجات الفرد المتعددة

ويمكن تعريف السلعة بأنها :

كل شيء مادي ملموس حسيًا أي أَنَّ له حجماً وملمساً ووزناً يحصل عليه الفرد بعد شرائه .

أما تعريف الخدمة فإنه :

كل شيء معنوي غير ملموس يحصل عليه الفرد وينتفع منه بعد شرائه .

وتتميز حاجات الفرد بأنها حاجات متعددة ومتزايدة ، فالفرد تتعدد حاجاته من السلع كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن وغيرها من الحاجات الكثيرة ، ومن الخدمات كالتعليم والصحة والأمن وغيرها . وكذلك احتياج الفرد يتزايد من المأكل والمسكن والملبس والأمن وغيرها من الحاجات المختلفة كلما كبر حجم أسرته .

وتعتبر الحاجة هي أساس النشاط في الاقتصاد حيث إن السيارة لا يتم الحصول عليها أو شرائها من قبل الفرد إلا بسبب حاجة الفرد لاستخدامها كوسيلة نقل ، وكذلك الحال بالنسبة للمنزل فلولا حاجة الفرد في الحصول على سكن يعيش فيه لما قام هذا الفرد بشراء المنزل . وبالتالي تتنوع هذه الأنشطة في الاقتصاد بتنوع حاجات الأفراد المتعددة والمختلفة .

نشاط

صنف الحاجات حسب نوعها في الجدول التالي :

(التعليم – الغذاء – الملابس – العلاج – الأمن)

السلع	الخدمات
الغذاء الملابس	التعليم العلاج الأمن

ب - مفهوم النشاط الاقتصادي(Economic Activity)

إن الأساس الذي يقوم عليه المجتمع ويعتمد عليه الاقتصاد هو النشاط الاقتصادي ، فالحاجات والرغبات التي يسعى المجتمع للحصول عليها قد خلقت نوعاً من النشاط لبيع السلع والخدمات وشرائها من قبل أفراد المجتمع ، فمن يبيع السلعة أو الخدمة يسمى البائع ، ومن يشترى السلعة أو الخدمة يسمى مشترياً ، لذلك فعلاقة المشتري بالبائع تعتمد على أساس تبادل هذه السلعة أو الخدمة وانتقالها من البائع إلى المشتري .

وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف النشاط الاقتصادي بأنه :

عملية إنتاج وتبادل السلع والخدمات بين البائع والمشترى .

- مراحل النشاط الاقتصادي

إن النشاط الاقتصادي يمر بمراحل متعددة ومختلفة سنقوم بعرضها لاحقاً ، والآن لنستعرض مثالاً على النشاط الاقتصادي ، فعندما يكون هناك نشاط اقتصادي معين كقيام الفرد بشراء سلعة ما ، ولتكن سلعة الخبز على سبيل المثال ، فإن هذه السلعة مرت بمراحل عديدة حتى تم تبادلها كسلعة بشكلها النهائي بين البائع والمشترى ، حيث تم في البداية زراعة القمح ثم حصاده ثم مزجه مع مواد أخرى ثم وضعه في المطاحن الخاصة إلى أن يخرج كسلعة نهائية تباع في المخابز والأسواق ، والأمثلة كثيرة ومتعددة حيث إنه لا يوجد أية سلعة أو خدمة ما لم تمر بمراحل مختلفة حتى خروجها كسلعة نهائية تباع وتشترى في الأسواق .

فالنشاط الاقتصادي يمر بثلاثة مراحل رئيسة حتى تتم عملية تبادل السلع والخدمات بين البائعين والمشترين :

شكل رقم (٢) : مراحل النشاط الاقتصادي

فأولى هذه المراحل هي عملية إيجاد الموارد الاقتصادية المطلوبة من مواد خام وعمالة وآلات ومعدات ، ثم يأتي دور عملية الإنتاج بحيث تُدمج هذه الموارد الاقتصادية بعملية إنتاج تخرج في النهاية وفي مرحلتها الثالثة سلعة أو خدمة يتم تبادلها بين البائع والمشترى .

١ - مرحلة الموارد الاقتصادية (Economic Resources):

تعرف الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) بأنها :

العناصر المطلوبة والتي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات في المجتمع .

وتنقسم هذه الموارد الاقتصادية إلى :

1) الأرض (Land)	2) العمل (Labor)	3) رأس المال (Capital)	4) المنظم (Entrepreneur)
تشمل الموارد الطبيعية وكل ما على سطح الأرض وما في باطنها وليس للإنسان دور في وجودها .	الجهد الذي يبذله الإنسان سواء بدنياً أو ذهنياً لإنتاج السلع والخدمات .	الآلات والمعدات والمباني وغيرها من المواد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات .	الشخص (سواء أكان طبيعياً أم معنويا) الذي يقوم بتأليف ما تحتاجه عملية الإنتاج من الموارد الطبيعية والعمال ورأس المال .
مثال :الماء ،والشجر ، والمعادن ، والنفط ، وثروات البحار وغيرها .	مثال : العامل .	مثال : الآلات والمعدات والمباني والأدوات المستخدمة في الإنتاج ، و المخزون من المواد الأولية والسلع الوسيطة .	مثال :قيام المنظم باختيار موقع العمل واحتياجاته من الموارد الاقتصادية الأخرى ، وكذلك قيام المنظم بالإشراف والرقابة على سير العمل وغيرها .

ومن الملاحظ أن تعريف رأس المال كمورد اقتصادي يختلف عما يتداوله كثير من الناس بأن رأس المال يقصد به النقود ، حيث إن النقود لا تعتبر مورداً اقتصادياً إلا إذا تم استخدامها كوسيلة لشراء تلك الآلات والمعدات (رأس المال) التي تحتاجها عملية الإنتاج .

شكل رقم (٣) : الموارد الطبيعية

٢- مرحلة العملية الانتاجية (Production Processing) :

تعرف هذه المرحلة بأنها :

المرحلة التي يتم بها مزج الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) المطلوبة في أسلوب إنتاج محدد لإنتاج سلعة أو خدمة .

ومن الأمثلة حول هذه المرحلة :

تحديد عدد المواد الأولية والآلات والمعدات والعمال المطلوب للإنتاج ، وتحديد الكمية المراد إنتاجها ، وغيرها ممَّا يتعلق بمتطلبات الإنتاج .

شكل رقم (٤) : العملية الإنتاجية

٣- مرحلة السلع والخدمات (Goods and Services) :

تعرف هذه المرحلة بأنها :

المرحلة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات بشكلها النهائي .

فطبيعة السلع تختلف عن طبيعة الخدمات كما تم توضيحه سابقاً ، ولكن كذلك الحال للسلع ذاتها حيث إنها تختلف فيما بينها بحسب طبيعتها وأهميتها وكذلك بحسب فترة استهلاكها .

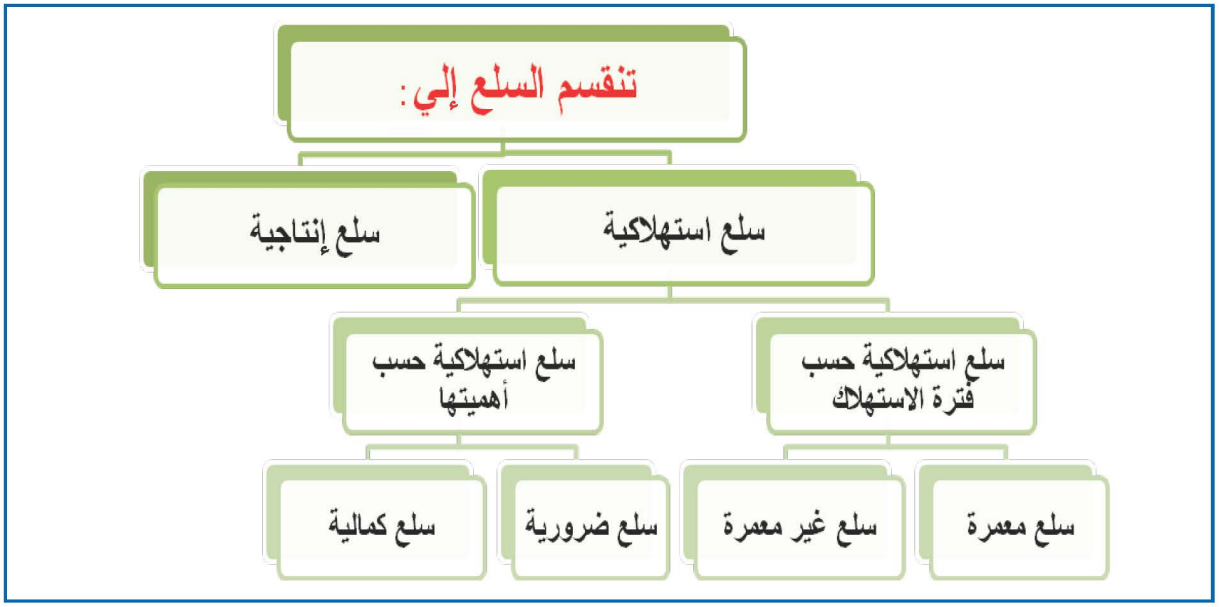

شكل رقم (٥) : أنواع السلع

فالسلع تنقسم إلى قسمين إما سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية ، أما السلع الاستهلاكية فترتبط بنمط الاستهلاك لدى الفرد ، في حين ترتبط السلع الإنتاجية بنمط الإنتاج لدى المنتج (البائع) .

فقد تعرف السلع الاستهلاكية بأنها :

السلع التي يستخدمها الفرد مباشرةً لإشباع حاجاته .

وهذه السلع تستهلك مباشرة من طرف المستهلك كحاجته إلى مسكن أو ملبس أو غذاء أو سيارة لتحقيق المنفعة من تلك السلع عند ممارسة حياته اليومية ، علماً بأن السلع الاستهلاكية لا تستخدم بقصد الإنتاج .

وأما السلع الإنتاجية فيقصد بها :

السلع التي تستخدمها الشركات والمؤسسات لزيادة قدرتها الإنتاجية لإنتاج سلع أو خدمات جديدة .

فهذه السلع غير قابلة للاستهلاك بشكل مباشر بل تستخدم في عمليّة الإنتاج بهدف إنتاج سلع أخرى . فالشركات والمؤسسات قد تحتاج إلى رفع قدرتها الاستيعابية للإنتاج كاستخدام القطارات والطائرات والسفن كوسيلة لنقل البضائع ، واستخدم الآلات والمعدات والشاحنات والجرّارات وغيرها .

ويمكننا تصنيف السلع الاستهلاكية لعدة أنواع وهي :

النوع الأول : سلع استهلاكية حسب فترة الاستهلاك

تستهلك بعض السلع خلال مدة قصيرة كاستهلاك المأكل أو المشرب أو الدواء ، في حين تستهلك السلع الأخرى خلال مدة طويلة كالمعدّات الكهربائية والسيارات والمسكن ، لذلك السلع الاستهلاكية تنقسم بحسب فترة استهلاكها إلى سلع استهلاكية معمرة وسلع استهلاكية غير معمرة .

أ) السلع الاستهلاكية المعمرة :

السلع التي يستطيع الفرد استخدامها لفترة طويلة من الزمن .

على سبيل المثال : الإلكترونيات والسيارات والمسكن .

ب) السلع الاستهلاكية غير المعمرة :

السلع التي لا يستطيع الفرد من استخدامها لفترة طويلة من الزمن .

على سبيل المثال : المأكل والمشرب والدواء .

النوع الثاني : سلع استهلاكية حسب أهميتها

كما أن السلع يتم تصنيفها من قبل الفرد بحسب ما هو ضروري أو غير ضروري في حياته اليومية ، فالحاجة للسلع كالملابس والمأكل والمسكن يختلف عن الحاجة للسلع كالمجوهرات والإكسسوارات وغيرها ، في حين أنّ تلك السلع يختلف تصنيفها من فرد لآخر فما يعتبر ضروريّا بالنسبة لفرد ما قد يكون كماليا بالنسبة لفرد آخر ، وكذلك فإن عامل الزمن قد يجعل ما هو كمالي في الفترة الماضية قد يصبح ضروريا في الفترة الحالية .

أ) السلع الاستهلاكية الضرورية :

السلع التي لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها مقارنة بالسلع الأُخرى .

على سبيل المثال المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمكيف وغيرها .

ب) السلع الاستهلاكية الكمالية :

السلع التي يستطيع الفرد من التقليل أو التوقف عن استهلاكها إذا دعت الحاجة مقارنة بالسلع الأخرى .

على سبيل المثال الألعاب الإلكترونية والنظارة الشمسية والمجوهرات والإكسسوارات وغيرها .

ثالثاً : مفاهيم في علم الاقتصاد

لكل مجتمع موارده الاقتصادية المحدودة من أراض وعمال وآلات وغيرها ، لذلك فكل مجتمع يسعى للاستفادة من هذه الموارد الاقتصادية المتاحة له لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات التي تحقق الإشباع للأفراد في هذا المجتمع .

- **أهداف الاقتصاد :**

تتكون أهداف الاقتصاد من ثلاث نقاط رئيسة :

١- تحسين الكفاءة الإنتاجية

فالدولة يتوجب عليها تشجيع الإنتاج وتحسين مخرجات الإنتاج لتحقيق أكبر عائد ممكن ولكن بأقل التكاليف والموارد الاقتصادية الممكنة والمتاحة بغرض تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع :

فهناك بعض الدول أو المجتمعات تركز على إنتاج سلع وخدمات لا يحتاجها المجتمع على حساب السلع الأساسية ، على سبيل المثال قيام الدولة بالإفراط في إنتاج سلع حربية على حساب السلع الزراعية .

٣- التوزيع العادل للدخل :

إن التوزيع العادل للدخل يتحقق عندما تقوم المجتمعات على أساس تكافؤ الفرص ، واستحقاق الحصول على عائد الإنتاج العادل عن طريق توزيع الدخل مقابل الجهد والعمل المبذول .

- **تعريف علم الاقتصاد :**

هو أحد العلوم الاجتماعية الذي يدرس سلوك الإنسان بغرض الوصول لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة في ظل وجود موارد اقتصادية محدودة .

رابعاً : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الاقتصاد بكثير من العلوم الأخرى وذلك بسبب احتياجات العلوم الأخرى لتطبيق أدوات علم الاقتصاد في الدراسات والتجارب المستخدمة لتحليل وتشخيص الظواهر الاقتصادية لدى تلك العلوم .

والعلاقة الوثيقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى يمكن إيجازها في بعض العلوم التالية على سبيل المثال لا الحصر :

١ - علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع :

العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع تكمن عادةً بوجود مشاكل اجتماعية كالجرائم والتفكك الأسري والسرقة وغيرها ترجع غالباً إلى وجود مشاكل اقتصادية كانخفاض مستوى معيشة الأفراد ووجود عاطلين عن العمل أو ارتفاع مستويات الأسعار ، لذلك فإن دراسة سلوك المستهلك قد تؤدي إلى معالجة تلك الظواهر بالشكل السليم .

٢-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة :

تتسم بعض القرارات السياسية بأبعادها الاقتصادية ، وكذلك عادة ما ترتبط الثورات السياسية بالأوضاع الاقتصادية ، لذلك فإن السياسيين صانعي القرار يضعون غالباً الاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذ قرار سياسي معين .

٣-علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا :

يهتم علم الاقتصاد بدارسة كثير من المجالات كالنظم الاقتصادية ودراسة السوق والعرض والطلب والقيمة والسياسات الاقتصادية ، وترتبط تلك المجالات بعلم الجغرافيا الاقتصادية التي تختص بدراسة أنشطة الإنسان المتنوعة على سطح الأرض كالصيد والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لكل نشاط والعوامل الجغرافية والبشرية المؤثرة .

٤ - علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء :

غالباً ما يحتاج تحليل الظواهر والمشاكل الاقتصادية المختلفة إلى استخدام الأساليب والطرق والأدوات الإحصائية من جمع البيانات ، وتبويب و تحليل وذلك بغرض دراسة تلك الظواهر والخروج بنتائج سليمة .

التقويم :

١- فرِّق بين كل من :

* مورد الأرض	* مورد العمل
تشمل الموارد الطبيعية اوكل ماعلى سطح الأرض وما في باطنها وليس للإنسان دور في وجودها.	الجهد الذي يبذله الإنسان سواء بدنياً أو ذهنياً لإنتاج السلع والخدمات
* سلع استهلاكية معمرة :	* سلع استهلاكية غير معمرة :
السلع التي يستطيع القرد استخدامها لفترة طويلة من الزمن	السلع التي لا يستطيع القرد استخدامها لفترة طويلة من الزمن

٢-اكتب ما تعرفه عن :

- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا .

يهتم علم الاقتصاد بدراسة كثير من المجالات كالنظم الاقتصادية ودراسة السوق والعرض والطلب والقيمة والسياسات الاقتصادية، وترتبط تلك المجالات بعلم الجغرافيا الاقتصادية التي تختص بدراسة أنشطة الإنسان المتنوعة على سطح الأرض كالصيد والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافية لكل نشاط والعوامل الجغرافية والبشرية المؤثرة.

٣- عرف المفاهيم التالية :

- الحاجات : رغبات الفرد في سبيل الحصول على السلعة أو الخدمة.
- النشاط الاقتصادي : عملية إنتاج وتبادل السلع والخدمات بين البائع والمشتري
- المنظم : الشخص (سواء كان طبيعياً أم معنوياً) الذي يقوم بتأليف ما تحتاجه عملية الإنتاج من الموارد الطبيعية والعمال ورأس المال.

الفصل الثاني

طبيعة المشكلة الاقتصادية

أولاً: المشكلة الاقتصادية.

١- تعريف المشكلة الاقتصادية.

٢- خصائص المشكلة الاقتصادية.

٣- سبل معالجة المشكلة الاقتصادية.

ثانياً: المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية.

- أنواع النظم الاقتصادية.

١ - اقتصاديات السوق .

٢ - اقتصاديات التخطيط المركزي.

٣ - النظام الاقتصادي المختلط.

٤ - النظام الاقتصادي الإسلامي.

- صفات الأنظمة الاقتصادية.

- أسلوب الأنظمة الاقتصادي لحل المشكلة الاقتصادية

- التقويم

طبيعة المشكلة الاقتصادية

أولاً : المشكلة الاقتصادية (Economic Problem)

١ – تعريف المشكلة الاقتصادية

تتصف الموارد الاقتصادية المتاحة في أيِّ مجتمع كونها نادرة أو محدودة ، وفي كثير من الأحيان لا تستطيع تلبية حاجات الأفراد في المجتمع التي تتميز بكونها متعددة ومتزايدة ، وهنا تظهر المشكلة الاقتصادية التي تكمن في :

وجود ندرة نسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بسبب حاجات الأفراد المتزايدة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية .

فالندرة يقصد بها توافر الموارد الاقتصادية ولكن بكميات محدودة وهي ندرة نسبية وليست ندرة مطلقة وذلك بسبب ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة مقارنة مع الحاجات البشرية المتزايدة .

٢ – خصائص المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية هي أساس اهتمام المجتمعات بسبب وجود الفجوة بين الحاجات والموارد الاقتصادية ، وتتسم هذه المشكلة الاقتصادية بثلاث خصائص رئيسة :

النُدرة(Scarcity)

تتميز هذه الخاصية بوجود موارد اقتصادية محدودة تستخدم لإنتاج كمية السلع والخدمات تقل عن كميات السلع والخدمات التي يرغب الأفراد من استهلاكها .

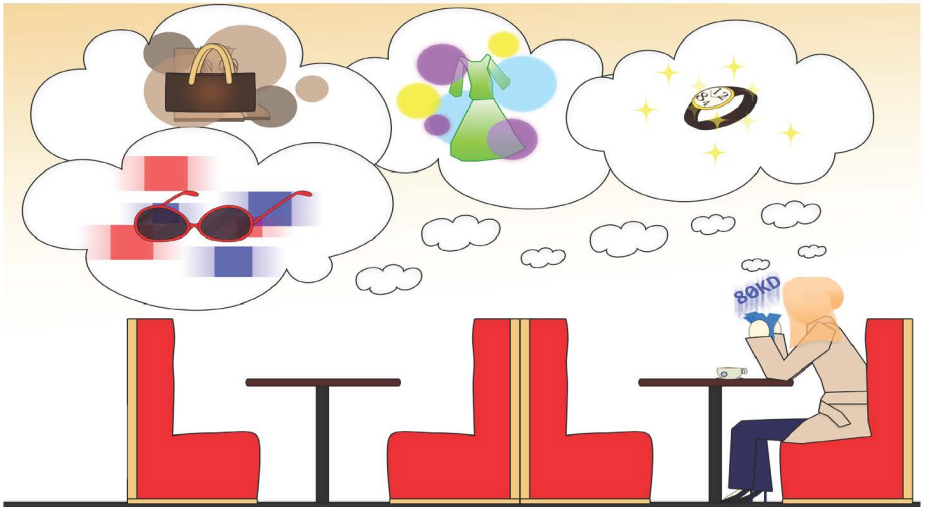

شكل رقم (٦) : توضيح لمفهوم الندرة

الاختيار (Choice)

يترتب على وجود المشكلة الاقتصادية عدم قدرة المجتمع على توظيف جميع موارده الاقتصادية المتاحة لإنتاج جميع السلع والخدمات التي يحتاجها ويرغب بها الأفراد في المجتمع ، فيتم توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج السلع والخدمات ذات الأهمية والأولوية لاحتياجات الأفراد ، أي اختيار كمية السلع والخدمات من بين عدة بدائل لإنتاجها بحسب أهميتها للمجتمع .

شكل رقم (٧) : توضيح لمفهوم الاختيار

التضحية (Sacrifice)

كون هناك حاجات متعددة ومتزايدة للأفراد بشكل مستمر ، فإن على الأفراد اختيار سلع وخدمات محددة مقابل التضحية بسلع وخدمات أخرى ، فالمشكلة الاقتصادية نتج عنها التضحية في إنتاج سلع وخدمات وذلك عن طريق اختيار سلع وخدمات من بين بدائل مختلفة بسبب محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة .

الشكل رقم (٨) : توضيح لمفهوم التضحية

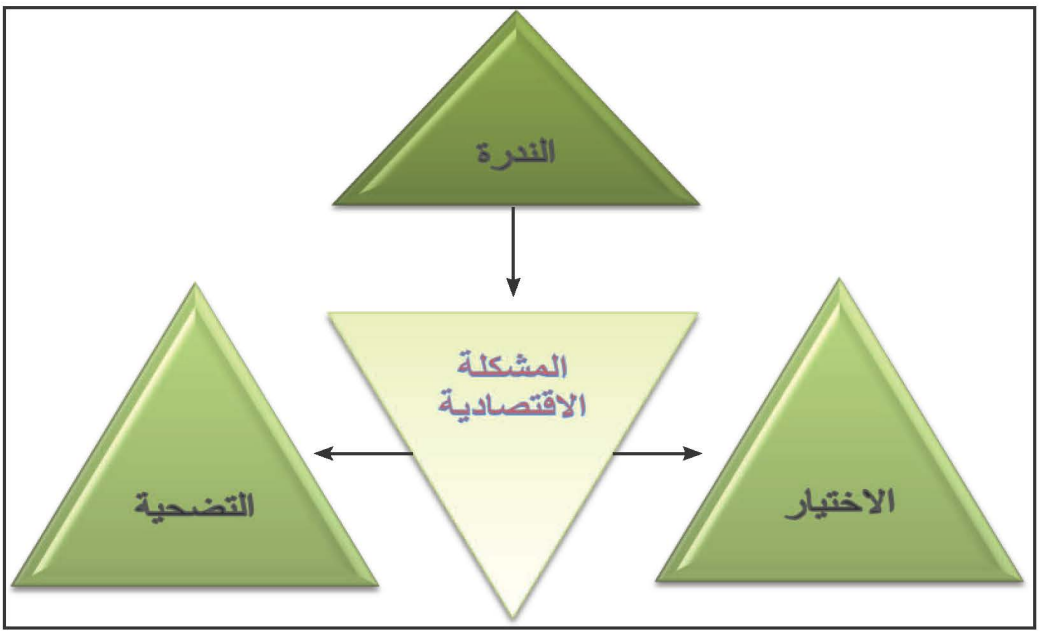

شكل رقم (٩) : أضلاع المشكلة الاقتصادية

٣ - سبل معالجة المشكلة الاقتصادية

ومن هنا فإن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة واختيار وتضحية ، لذلك فإن هذه المشكلة يتم التعامل معها عن طريق قيام المجتمع بالتعرف على ثلاثة تساؤلات رئيسة للإجابة عليها :

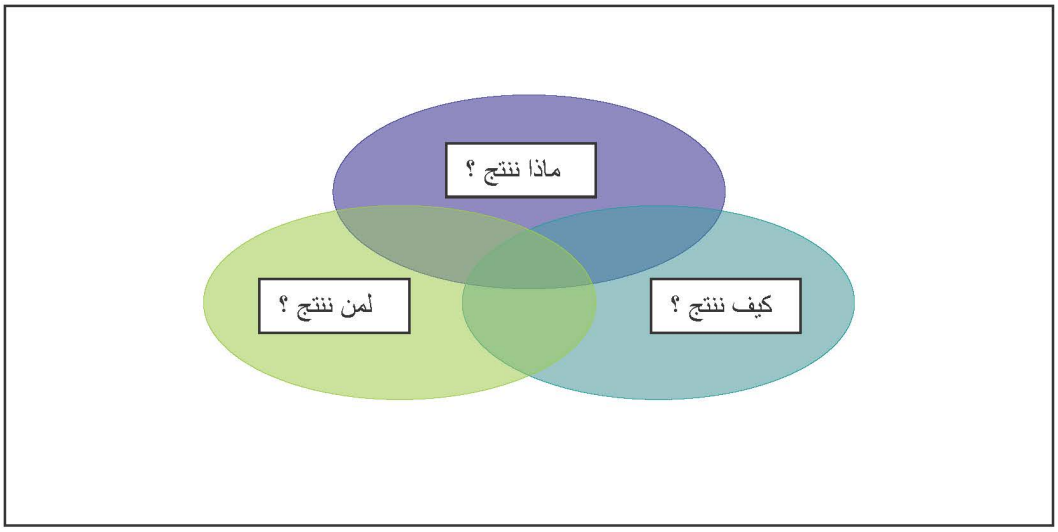

شكل رقم (١٠) : تساؤلات معالجة المشكلة الاقتصادية

- **ماذا ننتج ؟**

الإجابة على هذا التساؤل يتطلب معرفة وتحديد كمية السلع والخدمات التي يحتاجها ويرغب بها المجتمع في ظل وجود موارده الاقتصادية المتاحة .

- **كيف ننتج ؟**

لا بد أن يقوم المجتمع بمعرفة الطريقة أو الوسيلة المتبعة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، بحيث يتم استخدام طريقة الإنتاج الأقل تكلفة .

- **لمن ننتج ؟**

يجب على المجتمع أن يعي كيفية توزيع الكميات المنتجة من السلع والخدمات على الأفراد بحيث يتم توزيعه بشكل عادل فيما بينهم .

نشاط :

✓ من خلال التساؤلات الثلاث التي درستها لمعالجة المشكلة الاقتصادية ، اقترح خطة لمعالجة المشكلة الاقتصادية في دولتك .

ماذا ننتج؟
- .....

كيف ننتج؟
- .....

لمن ننتج؟
- .....

ثانياً : المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

إن التعرف على المشكلة الاقتصادية هو أساس التعامل مع الخلل الموجود في اقتصاد أي دولة ، لذلك فسبل معالجة المشكلة الاقتصادية قد تختلف من مجتمع لأخر ، وبالطبع فالإجابة على التساؤلات الثلاثة السابقة قد تختلف وفقاً للنظام الاقتصادي المتبع في هذه المجتمعات ، وتلك الأنظمة الاقتصادية ما هي إلا مجموعة من التشريعات والأفكار التي تبنتها المجتمعات المختلفة خلال فترات تاريخية متفاوتة في سبيل تقديم معالجة وتحليل للمشكلة الاقتصادية ، فاختلاف النظم الاقتصادية مبني على أساس ملكية الموارد الاقتصادية سواء أكانت ملكية خاصة أو عامة ، ودور الدولة بالاقتصاد ، وتحديد أسعار السلع والخدمات .

❖ أنواع النظم الاقتصادية

هناك أربعة نظم اقتصادية رئيسة سنتناولها بإيجاز :

١-اقتصاديات السوق (Market Economies)

إن هذا النظام يطلق عليه كذلك الاقتصاديات الرأسمالية والذي يقوم على أساس الحرية والتملك بالاقتصاد بحيث يتميز الأفراد في الاقتصاد من خلال هذا النظام إلى قدرتهم على تحقيق وتعظيم مصالحهم الخاصة من استهلاك وإنتاج ، حيث إن الفرد يستطيع القيام بأي نشاط اقتصادي يرغب فيه . ويعتمد هذا النظام على فكر الحرية الاقتصادية الذي نادى به العالم الاقتصادي آدم سميث في القرن الثامن عشر ، ومن بين الدول الأقرب إلى تطبيق نظام اقتصاديات السوق في وقتنا الحاضر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية ، هذا ولا يوجد تطبيق كلي لهذا النظام من قبل الدول ولكن هناك تفاوت في درجات تطبيقه .

٢-اقتصاديات التخطيط المركزي (Central Planning Economies)

يعتمد هذا النظام على أساس أن الدولة هي من تقوم بالتخطيط للنشاط الاقتصادي والإنتاج في المجتمع ، وهذا النظام مستمد من الفكر الاشتراكي حينما تبنى الألمانيان كارل ماركس و فريدريك أنجلز في القرن التاسع عشر نظرية نزع ملكية الرأسماليين للموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الثروات بين أفراد المجتمع ، ومن أهم الدول التي تبنت نظام اقتصاديات التخطيط المركزي ، أو ما يسمى بالفكر الماركسي في القرن العشرين ، كوريا الشمالية وكوبا ودول اشتراكية كالاتحاد السوفيتي سابقاً في عام ١٩٢٢ وجمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ .

٣-النظام الاقتصادي المختلط (Mixed Economics System)

بما أن هناك صعوبة لدى الدول بتطبيق النظم الاقتصادية بشكلها الكامل بسبب اختلاف تعامل الدول للموارد الاقتصادية النادرة وبسبب تباين التجارب الناجحة لتلك الأنظمة ، لجأت كثير من الدول إلى تبني نظم اقتصادية مختلطة لتلافي عيوب نظام اقتصاديات السوق ونظام اقتصاديات التخطيط المركزي وتجمع خصائص كلا النظامين في نظام واحد ، وفي وقتنا الحاضر معظم الأنظمة الاقتصادية في دول العالم تتبنى النظام المختلط .

٤-النظام الاقتصادي الإسلامي (Islamic Economics System)

يتم في هذا النظام ممارسة الأنشطة الاقتصادية على أساس القواعد والأسس المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمنبثقة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، بحيث يركز هذا النظام على أنه ليس فقط الندرة في الموارد الاقتصادية هي أساس المشكلة الاقتصادية بل يضاف إليه السلوك والمعاملات الذي يقوم بها الأفراد في المجتمع .

❖ صفات الأنظمة الاقتصادية :

اقتصاديات السوق	اقتصاديات التخطيط المركزي	النظام المختلط	النظام الإسلامي
الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية	الملكية العامة للموارد الاقتصادية	الملكية الخاصة والعامة للموارد الاقتصادية	الملكية الخاصة والعامة للموارد الاقتصادية
التركيز على المنافسة بين البائعين لاستقطاب المستهلكين	التخطيط المركزي من قبل الحكومة للنشاط الاقتصادي	يجمع بين نظام اقتصاديات السوق ونظام اقتصاديات التخطيط المركزي	تقوم الحرية الاقتصادية بحدود الحلال والحرام في المعاملات المالية
تحقيق أعلى الأرباح والمنافع التي يحصل عليها الجميع من مستهلكين ومنتجين	تحدد الحكومة كمية الإنتاج وكيفية توزيع الدخل بين الأفراد	تقوم الحكومة بدور تنظيم الحياة الاقتصادية بجانب الخدمات الأساسية	تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق مساعدة الفقراء(الزكاة) والتوزيع العادل للدخل

جدول رقم (١١): صفات الأنظمة الاقتصادية

❖ أسلوب الأنظمة الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية

تركز الأنظمة السابقة على مجموعة من القواعد تؤثر في طريقتها وأسلوبها في التعامل مع المشكلة الاقتصادية ، والجدول التالي يوضح باختصار أسلوب الأنظمة الاقتصادية المختلفة لحل المشكلة الاقتصادية بناء على ثلاثة معايير رئيسة ، معيار نظام ملكية الأفراد للموارد الاقتصادية ، ومعيار دور الحكومة في الاقتصاد ، ومعيار طريقة تحديد أسعار السلع والخدمات في الدولة .

النظام الاقتصادي / أوجه المقارنة	اقتصاديات السوق	اقتصاديات التخطيط المركزي	النظام المختلط	النظام الإسلامي
ملكية الموارد الاقتصادية	خاصة	عامة	مختلط	مختلط
دور الحكومة	إشرافي لسن القوانين الاقتصادية	مركزي لاتخاذ القرار	مختلط	مختلط
تحديد الأسعار	السوق عن طريق الطلب والعرض	الحكومة	مختلط	مختلط

جدول رقم (١٢): أسلوب النظم الاقتصادية في حل المشكلة الاقتصادية

نشاط :

ابحث في المواقع الإلكترونية حول الأنظمة الاقتصادية ، ثم اختر نظاماً اقتصاديا مفضلاً لديك ، مع ذكر السبب .

.....

.....

.....

التقويم :

١ -عدد خصائص المشكلة الاقتصادية (مع شرح واحدة).

1- الندرة: تتميز هذه الخاصية بوجود موارد اقتصدية محدودة تستخدم لإنتاج كمية السلع والخدمات تقل عن كميات السلع والخدمات التي يرغب الأفراد من استهلاكها .....

2- الاختيار.....3- التضحية.....

٢ - أكمل العبارات التالية بما يناسبها:

العالم الاقتصادي الذي نادي بفكرة الحرية الاقتصادية يسمي آدم سميث.....

أهم الدول التي تبنت نظام اقتصاديات التخطيط المركزي أو ما يسمي بالفكر الماركسي الاتحاد السوفيتي سابقاً ودولة أخرى تسمي ..... كوريا الشمالية وكوبا ودول اشتراكية كالاتحاد السوفيتي سابقاً

٣- عرف ما يلي :

- المشكلة الاقتصادية وجود ندرة نسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بسبب حاجات الأفراد المتزايدة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية

الفصل الثالث

اقتصاد الأفراد والأعمال

أولاً: الأسواق :

- تعريف (السوق - البائع - المشتري).
- أنواع الأسواق.

ثانياً : الطلب :

١ - قانون الطلب.

٢ - محددات الطلب.

٣ - جدول الطلب.

٤ - منحنى الطلب .

ثالثاً: العرض

١ - قانون العرض.

٢ - محددات العرض.

٣ - جدول العرض.

٤ - منحنى العرض.

رابعاً: توازن السوق:

- فائض العرض والطلب.

التقويم

اقتصاد الأفراد والأعمال

أولا : الأسواق (Markets)

يُعَدُّ السوق أحد أهم مكونات الاقتصاد وهو الوحدة الاقتصادية الأكثر ممارسة من قبل الأفراد ، فكل ما نحتاج إليه من سلع وخدمات نحصل عليه من خلال السوق ، وقد تطور مفهوم السوق عبر التاريخ ، فقديما كان مفهوم السوق ينحصر فقط في مكان معين يتواجد به التاجر أو الباعة والبضائع ويذهب إليه المشترون ، ومن خلال هذا السوق تتم عملية مبادلة النقود بالسلع . أما في وقتنا الحاضر ، فقد تطور مفهوم السوق ليصبح أشمل وأوسع حتى أصبح هناك كثير من السلع تباع من خلال المواقع الالكترونية أو الاتصال الهاتفي ، كما تطور مفهوم السوق من المحدودية بمكان محدد إلى مفهوم واسع لا يمكن تحديده في حيز محدود .

دعونا نستعرض المفهوم الحديث للسوق بالآتي :

الحيز أو الوسط التي تتم خلاله مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين بمقابل نقدي(انظر الشكل التالي) .

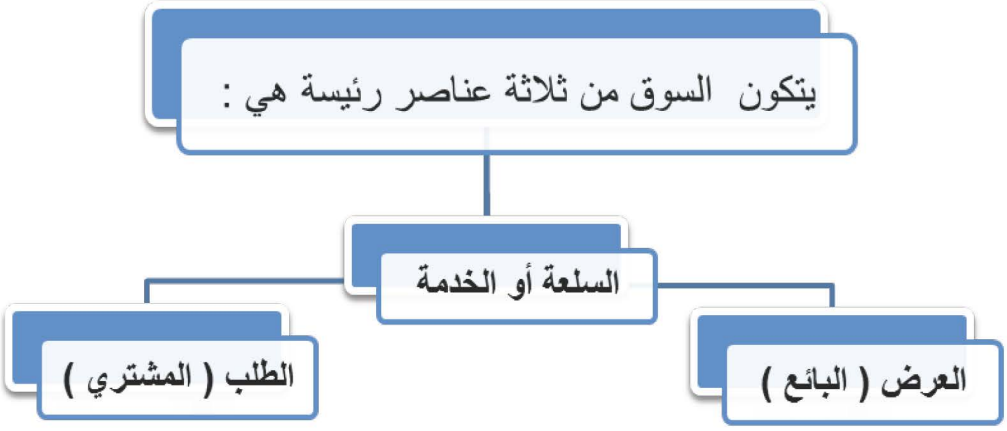

شكل رقم (١٣) : مكونات السوق

والكثير من الأشخاص في وقتنا الحاضر يعتقدون أن السوق هو مكان تبادل السلع فقط ويقللون من أهمية الخدمات ، والواقع أن أغلب ما ننفق عليه أموالنا كأفراد هي الخدمات وليست السلع .

أما المكونان الآخران فهما البائعون والمشترون :

" **فالبائع** " في الاقتصاد يطلق على البائعين "العرض" والذي سنتعرف عليه في هذا الفصل بالتفصيل :

هو الشخص أو الجهة التي لديها سلعة أو خدمة يرغب ببيعها مقابل سعر معين .

أما " **المشتري**" فيطلق في الاقتصاد على المشترين "الطلب" والذي سنتناوله كذلك بشيء من التفصيل فيما يلي :

فهو الشخص أو الجهة التي ترغب بشراء سلعة أو خدمة بمقابل مادي .

أنواع الأسواق

نلاحظ جميعا أن الأسواق تختلف من حيث عدد البائعين ، أو بتشابه واختلاف السلع والخدمات المعروضة ، أو باختلاف العوامل المحيطة بالسوق ذاته ، فكلما زاد عدد البائعين ارتفعت درجة المنافسة في السوق بينهم .

لذا تنقسم الأسواق إلى أربعة أنواع :

١- سوق المنافسة الكاملة (Perfect Competition) :

سوق المنافسة الكاملة هو السوق الأكثر ندرة في الواقع العملي ، حيث لا توجد أمثلة كثيرة لهذا السوق ، لذا يعتبره بعضهم سوقاً افتراضياً ، إلا أن الأهمية الاقتصادية لهذا السوق كبيرة جداً .

لنتعرف على أهم سمات هذا السوق وهي كالتالي :

أ . وجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة :

لا يمكن لبائع معين أو مشتر التأثير على السوق ، وذلك بسبب وجود العدد الكبير من البائعين والمشترين فيكون تأثير البائع أو المشتري شبه منعدم .

ب . تجانس السلعة في هذا السوق :

والمقصود بالتجانس هنا هو التطابق بحيث لا يكون هناك أي اختلاف بين السلع المبيعة بهذا السوق .

ج .توافر المعلومات لدى المشترين والبائعين :

تشمل المعلومات حول السلعة وسعرها وصفاتها .

د .حرية الدخول إلى السوق والخروج منه :

أي لا توجد أي عوائق أمام المنتجين للدخول إلى السوق أو الخروج .

هـ .المنتج (البائع) لا يتحكم بالسعر في هذا السوق :

أي لا يستطيع تغيير السعر سواء برفعه أو خفضه .

٢- سوق الاحتكار (Monopoly) :

يعتبر السوق الثاني من أنواع الأسواق ، فإذا كان سوق المنافسة الكاملة هو الوضع الأمثل اقتصاديا ، فإن سوق الاحتكار هو الأسوأ اقتصاديا ، وينشأ هذا السوق حينما يكون هناك منتج (بائع) واحد في السوق .

والآن لنتعرف على أهم صفات هذا السوق :

أ . وجود بائع وحيد في السوق .

ب . السلعة في هذا السوق وحيدة وليس لها بدائل قريبة :

فالمستهلك أمامه إما شراء هذه السلعة من هذا البائع أو لن يتمكن من الحصول على بديل لها .

ج . وجود عوائق كثيرة تمنع المنافسين من دخول السوق :

وقد تكون هذه العوائق قانونية بحيث لا تمنح الحكومة تراخيص للمنافسين .

د . البائع (المحتكر) في هذا السوق هو من يتحكم بالسعر .

٣- سوق المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) :

يُعَدُّ هذا السوق خليطاً بين سوقي المنافسة الكاملة والاحتكار ، فبعض من صفات هذه السوق تتطابق مع سوق المنافسة الكاملة ، وصفات أخرى مع سوق الاحتكار ، ويمكن تلخيص هذه الصفات بالتالي :

أ . كثرة عدد البائعين والمشترين .

ب . حرية دخول وخروج البائعين من السوق .

ج . عدم تطابق السلع ، فقد تختلف من حيث الشكل والنوعية والجودة .

د . قدرة البائع القدرة على التحكم في السعر .

٤- سوق احتكار القلة (Oligopoly):

السوق الأخير الذي سنتعرف عليه هو احتكار القلة ، وهذه السوق هي أحد الأسواق الأكثر شيوعا بعد سوق المنافسة الاحتكارية ، ومن أهم صفات هذه السوق الآتي :

أ . عدد البائعين في هذه السوق قليل .

ب . السلع بدائل قريبة جداً من بعضها بعضاً .

هـ . قرارات المتنافسين في هذه السوق تؤثر على بعضهم بعضاً .

نشاط :

- **قارن بين الأنواع الرئيسة لتركيب السوق :**

وجه المقارنة	المنافسة الكاملة	المنافسة الاحتكارية	احتكار القلة	الاحتكار
عدد المنتجين	عدد كبير من البائعين والمشترين	كثرة عدد البائعين والمشترين	عدد البائعين قليل	بائع وحيد في السوق
نوع الإنتاج	تجانس السلعة	عدم تطابق السلع	السلع بدائل قريبة جداً من بعضها	السلعة في السوق وحيدة وليس لها بدائل قريبة
مدى التحكم في السعر	المنتج (البائع) لايتحكم بالسعر	قدرة البائع على التحكم في السعر	قرارات المتنافسين تؤثر على بعضهم العض	البائع من يتحكم في السعر
حرية دخول السوق	لاتوجد أي عوائق	حرية دخول وخروج البائعين من السوق		وجود عوائق كبيرة
أمثلة				

ثانيا : الطلب (Demand)

الطلب هو الاسم الاقتصادي للمشتري – أحد أهم مكونات السوق – بل إن للطلب أهمية كبرى في الاقتصاد بشكل عام وعلينا أن نفرق بين أمرين مهمين ، هما الرغبة في الحصول على شيء والطلب لهذا الشيء ، فمثلا : لو قمت بسؤال زملائك في الصف عمن يرغب باقتناء سيارة رياضية فارهة ، فقد تكون الإجابة من جميع من في الصف الإيجاب ، أما إن أردنا قياس الطلب في هذا الفصل الدراسي للسيارة الرياضية فيجدر بك أن تجعل سؤالك هو من يرغب ولديه القدرة المادية على شراء سيارة رياضية فارهة ، فبكل تأكيد ستكون الإجابة مختلفة . والآن بعد أن حددنا ماهية مفهوم الطلب ، لنتعرف على قانون الطلب :

١- قانون الطلب (Demand Law)

يعرف قانون الطلب بالآتي :

وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة للسلعة وسعرها مع ثبات العوامل الأخرى .

عند التأمل في مفردات قانون الطلب نجد أنه يتحدث عن علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية التي يطلبها المشتري ، أي أنه كلما ارتفع سعر سلعة معينة سنضطر لشراء كمية أقل من هذه السلعة ، وكلما تراجع سعرها سنشتري كمية أكبر من هذه السلعة ، وهذا القانون واقعي ومنطقي ، ولنا أن نستذكر هنا سلوك المشتري عندما يكون هناك تخفيضات على الأسعار ، حيث يقوم المشترون بشراء كميات أكبر ، ولكن هناك بعض الحالات التي لا تتأثر به الكمية المطلوبة التي رغب بها المشتري حتى لو ارتفع سعرها وذلك لأسباب مختلفة ، فمثلا : في موسم شهر رمضان المبارك وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلا أن الأسر تستمر بشراء هذه السلع ، وهنا تكمن أهمية إضافة جملة " ثبات العوامل الأخرى" لقانون الطلب ، والتي تسمى بالاقتصاد محددات الطلب ، والتي سنتناولها بشيء من التفصيل .

نشاط :

- من خلال الصورة التي أمامك ، ما سلوك المشتري اتجاه التخفيضات على الأسعار من وجهة نظرك ؟

.....

.....

٢- محددات الطلب (Demand Determinants)

كما أشرنا سابقا فإن افتراض ثبات العوامل الأخرى هو شرط مهم حتى يتحقق قانون الطلب ، فما هي يا ترى هذه العوامل الأخرى أو كما أطلقنا عليها محددات الطلب ؟

إنها كالتالي :

أ) الذوق :

المقصود هنا هو تفضيل المستهلكين لسلعة ما ، فكثيراً ما نجد سلعة ما مطلوبة ومرغوبة من المستهلكين لفترة زمنية معينة ، فرغم ارتفاع سعرها إلا أن المستهلكين يرغبون في اقتنائها ، وفجأة بعد مرور قليل من الوقت نجد أن حالة من العزوف عن شراء السلعة نفسها على الرغم من انخفاض سعرها .

ب) الدخل :

يرتبط الدخل بشكل مباشر بما نشتريه أو نطلبه من السلع ، فمثلا مع محدودية دخل طالب الثانوي واعتماده بشكل أساسي على مصروفه اليومي فإن ما يطلبه من سلع محدود بهذا الدخل ، وما إن يزداد دخله المالي حتى نجد أن الكميات التي سيشتريها بعد زيادة دخله قد ارتفعت . وأحياناً أخرى يتوقف الشخص عن شراء سلع معينه ويقوم بشراء سلع أفضل منها نسبيا ، على سبيل المثال مع زيادة دخل الشخص ستزداد كمية الملابس التي يشتريها شهرياً على الرغم من أن أسعارها لم تتغير ولكن زيادة دخله جعلته يشتري ملابس أكثر .

ج) أسعار السلع الأخرى :

المقصود هنا هو السلع ذات العلاقة بالسلعة التي نتحدث عنها وتنقسم السلع المرتبطة بالسلعة إلى نوعين أساسيين ، هما السلع البديلة والسلع المكملة :

- السلعة البديلة :

هي السلعة التي تحقق عند شرائها إلى حد ما نفس درجة الإشباع التي نحصل عليها من شراء السلعة الأخرى .

مثال : قد تكون السلع بديلة بشكل شبه متطابق كعصير البرتقال الطازج من المطاعم ، أو بدرجة أقل كالهواتف النقالة الذكية ، أو بدرجة أقل كالقهوة والشاي .

- السلع المكملة :

هي السلع التي لا يمكن استهلاكهما إلا معًا ، أي أن الشخص لا يمكنه أن يستهلك إحدى السلعتين بمفردها .

مثال : الهاتف النقال وخدمة الهاتف (شريحة الاتصال) ، أو جهاز تشغيل الألعاب الإلكترونية وقرص اللعبة ، أو التلفزيون والجهاز المستقبل للإشارات .

الآن بعد التعرف على السلع البديلة والمكملة ، لنتساءل ماذا سيفعل شخص ذهب لشراء ٥ علب من الصودا (المشروبات الغازية) وهو يفضل دائما شرب الصودا بنكهة الكولا أو بنكهة الليمون من السوق المركزي ، ولدى وصوله وجد هناك عرض بخصم ٥٠٪على سعر الصودا بالليمون ، بالتأكيد لن يشتري الصودا بنكهة الكولا وسيقوم بشراء الصودا بنكهة الليمون ، وهنا لابد أن نلاحظ أن سعر الصودا بنكهة الكولا لم يتغير ، ولكن انخفاض سعر السلعة البديلة أدى الى انخفاض الطلب على الصودا بنكهة الكولا ، أي أنه في حال ارتفاع سعر السلعة البديلة ، سيرتفع الطلب على السلعة الأخرى ، وفي حال انخفاض سعر السلعة البديلة سينخفض الطلب على السلعة الأخرى .

أما في حالة السلع المكملة فالقصة تختلف ، لنفترض أنك أردت شراء جهاز تشغيل الألعاب الإلكترونية ، وعندما وصلت إلى المتجر الذي يبيع هذه الألعاب ، أبلغك أن الشركة قامت برفع سعر أقراص الألعاب إلى الضعف ، ماذا ستكون ردة فعلك ؟ هنا بعد ارتفاع سعر أقراص الألعاب سيحجم المشترين عن شراء جهاز تشغيل الألعاب الإلكترونية ، أو خفض الطلب على الجهاز لأنه لا يمكن الاستفادة من هذه اللعبة بدون شراء الأقراص . وهنا يمكننا القول أن ارتفاع سعر السلعة المكملة سيخفض الطلب على السلعة الأخرى والعكس صحيح .

د) توقعات الأسعار :

توقعاتنا حول الأسعار المستقبلية تؤثر بشكل مباشر على الطلب في الوقت الحاضر ، فمثلا : لو أنك أثناء تجوالك في أحد المتاجر وأثناء اختيارك لبعض السلع ، أخبرك البائع أن هناك خصومات على هذه السلع الأسبوع القادم ، هل ستؤثر هذه المعلومة على قرارك اليوم ؟

الإجابة بالتأكيد نعم ، فتوقعك لانخفاض الأسعار الأسبوع القادم سيجعلك تؤجل قرار شراء هذه السلع إلى الأسبوع القادم ، أي أنك تؤجل طلبك اليوم بسبب توقع لأسعار أقل في المستقبل ، يمكننا القول أن توقعات ارتفاع الأسعار في المستقبل ستزيد الطلب اليوم ، والتوقعات بانخفاضها ستقلل الطلب اليوم .

٣- جدول الطلب(Demand Schedule)

يحرص أحمد على الذهاب مع والده أسبوعيا لشراء الفواكه من السوق ، ولاحظ أحمد اختلاف الكميات التي يشتريها والده من التفاح ، من أسبوع لآخر ، فقرر أن يتابع ويتحرى الأمر ، فتوصل أحمد إلى المعلومات التالية : في الأسبوع الأول ، كان سعر كيلو التفاح ديناراً واحداً فقام والد أحمد بشراء ١٠ كيلو من التفاح ، في الأسبوع الثاني اكتفى والده بشراء ٩ كيلو فقط ، وعندما سأله أحمد عن السبب قال له والده بأن السعر ارتفع إلى دينارين ، في الأسبوع الثالث ؛ اشترى والده ٨ كيلو من التفاح ؛ لأن سعر الكيلو كان ٣ دنانير ،

وفي الأسبوع الرابع اشترى والده ٧ كيلو فقط ، بسبب ارتفاع السعر إلى ٤ دنانير للكيلو ، أما في الأسبوع الخامس قام والد أحمد بشراء ٦ كيلو من التفاح فقط وذلك بسبب ارتفاع السعر إلى ٥ دينار ، هذا وقام أحمد بتسجيل هذه الأرقام بالجدول التالي :

الأسبوع	السعر	الكمية المطلوبة
الأول	١ دينار	١٠
الثاني	٢ دينار	٩
الثالث	٣ دينار	٨
الرابع	٤ دينار	٧
الخامس	٥ دينار	٦

جدول رقم (١٤) : جدول الطلب على التفاح

نلاحظ من الجدول السابق ، أنه كلما انخفض السعر زادت كمية التفاح التي يشتريها والد أحمد ، وكلما زاد السعر انخفضت الكمية التي يشتريها والده من التفاح .

وهذا ما نص عليه قانون الطلب " هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر" ، وهو ما يعكسه جدول الطلب والذي يُعرف بأنه :

جدول يبين الكميات المطلوبة من سلعة معينة عند مستويات مختلفة من الأسعار .

٤- منحنى الطلب (Demand Curve)

يلجأ الاقتصاديون إلى عرض العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة بالرسم البياني ، وذلك لسهولة استخلاص العلاقة والمعلومات من الرسم أكثر من الكلام أو حتى الجدول ، ومنحنى الطلب هو ببساطة تحويل المعلومات الموجودة بجدول الطلب إلى منحنى يوضح العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة .

لنسترجع جدول الطلب على التفاح مع إضافة عمود يعكس الكمية المطلوبة عند كل سعر :

	السعر	الكمية المطلوبة
أ	١ دينار	١٠
ب	٢ دينار	٩
ج	٣ دينار	٨
د	٤ دينار	٧
هـ	٥ دينار	٦

جدول رقم (١٥) : جدول الطلب على التفاح

الآن لنحاول أن نضع النقاط (أ ، ب ، ج ، د) في الرسم البياني التالي حيث السعر يكون على المحور الصادي (العمودي) ، والكمية على المحور السيني (الأفقي) :

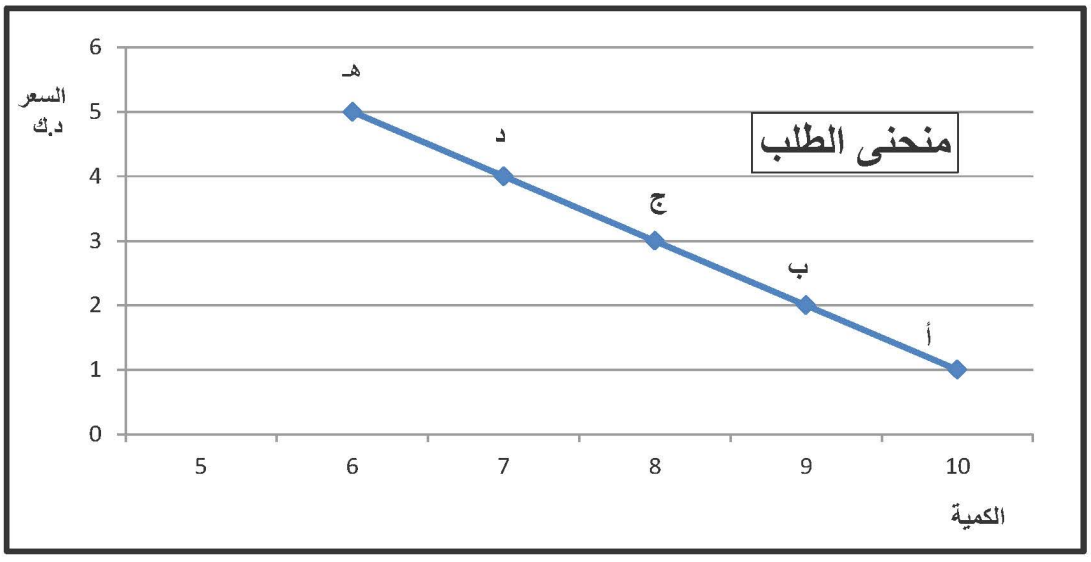

شكل رقم (١٦) : منحنى الطلب على التفاح

هذا المنحنى يسمى منحنى الطلب ، وكما نلاحظ أنه يعكس العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر ، كما أنه يبين لنا الكميات المطلوبة المختلفة عند مستويات مختلفة من الأسعار .

ثالثا : العرض (Supply)

العرض هو الاسم الاقتصادي (للمنتج) ثاني أهم مكونات السوق ، والعرض يبين الكميات المختلفة التي يرغب المنتج ببيعها عند كل مستوى سعري ، فالمنتج دائما يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، لهذا السبب دائماً يسعى المنتج لإنتاج كميات أكبر عندما ترتفع الأسعار ويخفض إنتاجه عندما تنخفض الأسعار ، لنتعرف الآن على علاقة الكمية المعروضة التي يرغب ببيعها البائع أو المنتج مع سعر السلعة من خلال فهم قانون العرض .

١ - قانون العرض (Supply Law)

يعرف قانون العرض بالاتي :

وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة بافتراض ثبات العوامل الأخرى .

نستطيع أن نستنتج أنه كلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وكلما قل السعر انخفضت الكمية المعروضة ، وهنا مرة أخرى كما هو الحال في قانون الطلب نفترض ثبات العوامل الأخرى ، وذلك بسبب وجود عوامل أخرى غير السعر قد تزيد المعروض أو تخفضه ، وسنطلق على هذه العوامل الأخرى محددات العرض ، والآن لنتعرف على هذه المحددات .

٢ - محددات العرض (Supply Determinants)

سنتناول فيما يلي أهم ثلاث محددات للعرض وهي تكاليف عناصر الإنتاج ، والتطور التقني في الإنتاج ، وأخيراً الدعم والضرائب .

أ . تكاليف عناصر الإنتاج :

تلعب تكاليف عناصر الإنتاج دوراً مهماً وكبيراً في تحديد سعر السلعة ، وبالتالي عند انخفاض تكاليف عناصر الإنتاج مع ثبات سعر السلعة ، فإن هامش ربح المنتج من بيع السلعة يرتفع ، وعليه يستطيع المنتج عرض وإنتاج كمية أكبر من السلعة ، بسبب توافر سيولة ومال أكثر جراء انخفاض التكاليف والأموال التي دفعها لإنتاج السلعة . والعكس صحيح ، فعند ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج مع ثبات سعر السلعة سيعمل المنتج إلى تخفيض إنتاجه من السلعة .

ب . التطور التقني :

يؤثر التطور التقني المستخدم في عملية الإنتاج في الكميات التي يستطيع المنتج إنتاجها ، فكلما تطورت أساليب الإنتاج ، يصبح بإمكان المنتج زيادة إنتاجه بتكاليف أقل وبفترة زمنية أقصر . ولنا أن نفكر اليوم كيف ساعد التطور التكنولوجي للحاسوب بزيادة كفاءة وسرعة إنتاج كثير من السلع .

ج . الدعم والضرائب :

في بعض الأحيان تفرض الدولة ضرائب على بعض السلع بهدف التقليل من استهلاكها أو إنتاجها ، فالضريبة تؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة للمشتري ، ولكن هذا الارتفاع يذهب للحكومة ، هذا الارتفاع يدفع المنتج لخفض إنتاجه . وفي المقابل تقوم الحكومة بدعم بعض السلع المهمة ، فتقوم الدولة بتحمل جزء من قيمة السلعة فيصبح السعر الذي يدفعه المشتري أقل من السعر الذي يحصل عليه البائع ، وبالتالي يزيد البائع من إنتاج وبيع هذه السلعة .

٣- جدول العرض (Supply Schedule)

يبين جدول العرض الكميات التي يرغب بعرضها أو بيعها المنتج عند كل مستوى سعري ، وكما تعلمنا من قانون العرض أن المنتج يرغب ببيع كميات أكبر من السلعة عند ارتفاع سعرها مع ثبات العوامل الأخرى ، لنفترض أن هناك بائع فواكه في سوق الخضار والفواكه ، وأحد السلع التي يعرضها للزبائن هي التفاح ، وعند متابعة سلوك هذا البائع أسبوعيا لاحظنا في الأسبوع الأول أن هذا البائع قام بعرض ١٠ كيلو من التفاح عندما كان سعر الكيلو ٥ دينار ، أما في الأسبوع الثاني عرض ٩ كيلو عند سعر ٤ دينار ، وعندما انخفض السعر إلى ٣ دينار في الأسبوع الثالث انخفض عرض البائع إلى ٨ كيلو ، وعرض ٧ كيلو عند سعر ٢ دينار في الأسبوع الرابع ، وأخيرًا عندما انخفض السعر إلى ١ دينار قام البائع بعرض ٦ كيلو من التفاح في الأسبوع الخامس ، لنقوم الآن بوضع هذه المعلومات في جدول العرض التالي :

الأسبوع	السعر	الكمية المعروضة
الأول	٥ دينار	١٠
الثاني	٤ دينار	٩
الثالث	٣ دينار	٨
الرابع	٢ دينار	٧
الخامس	١ دينار	٦

جدول رقم (١٧) : جدول العرض من التفاح

٤-منحنى العرض (Supply Curve)

كما فعلنا مع مثال الطلب لنقوم باستبدال عمود الأسبوع بوضع عمود يعكس الكميات المعروضة عند كل سعر من خلال تحديدها بنقاط معينه (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) ، كما سيتم تمثيل تلك النقاط في رسم بياني تكون فيه الكميات على المحور السيني (الأفقي) ، والأسعار على المحور الصادي (العمودي) ، بعد ذلك لنقوم بإيصال هذه النقاط ، سنجد أمامنا منحنى موجب الميل ، والذي يمثل منحنى العرض كما هو موضح بالرسم البياني :

	السعر	الكمية المعروضة
هـ	٥ دينار	١٠
د	٤ دينار	٩
ج	٣ دينار	٨
ب	٢ دينار	٧
أ	١ دينار	٦

جدول رقم (١٨) : جدول العرض من التفاح

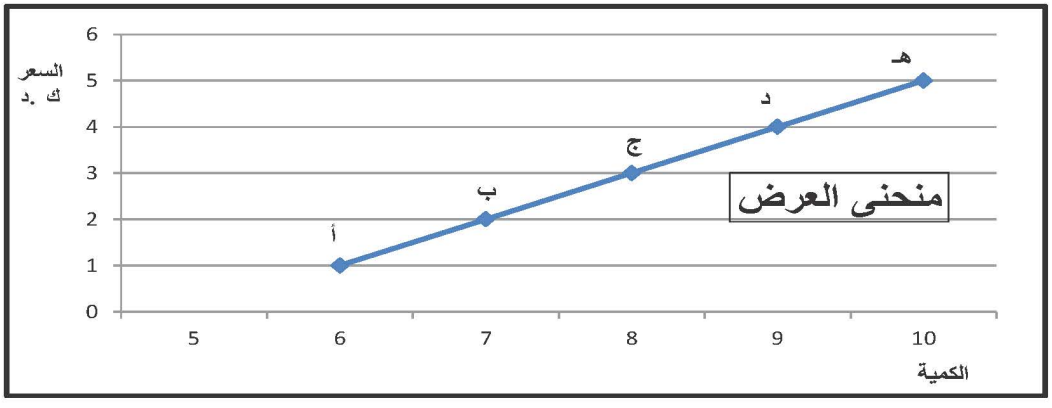

شكل رقم (١٩) : منحنى العرض من التفاح

ويمكننا استنتاج أن أي تغير في السعر سينقلنا من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى العرض ، وهذا التغير يمثل التغير في الكمية المعروضة ، وهذا فعلا ما تعلمناه من قانون العرض ، فزيادة السعر ستدفع المنتج بزيادة الكمية المعروضة من سلعته ، وانخفاض سعرها ستجعله يخفض الكميات المعروضة .

أما في حال تغير أحد محددات العرض فسنواجه نتيجة مختلفة ، لنفترض أن سعر السلعة لم يتغير بالسوق وفي نفس الوقت انخفضت أسعار العناصر الداخلة في إنتاج هذه السلعة ، هنا كما تعلمنا سابقا سيتمكن المنتج من إنتاج كميات أكبر من السلعة على الرغم من عدم تغير سعرها .

رابعا : توازن السوق (Market Equilibrium)

بدأنا هذا الفصل بالتعرف على السوق ، وانتقلنا إلى تعريف وفهم مكونات السوق كل على حده ، لِنَعُدْ الآن إلى التعرف على آلية عمل السوق ، فهناك تفاعل بين مكونات السوق (العرض والطلب) والتي يعكسها التغير في الكميات مقابل مستويات مختلفة من الأسعار .

لنبدأ بإعداد الجدول التالي والذي يجمع الكميات المعروضة والمطلوبة عند كل مستوى سعر لسلعة التفاح :

	السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
أ	١ دينار	١٠	٦
ب	٢ دينار	٩	٧
ج	٣ دينار	٨	٨
د	٤ دينار	٧	٩
هـ	٥ دينار	٦	١٠

جدول رقم (٢٠) : جدول السوق لسلعة التفاح

■ فائض العرض والطلب :

نلاحظ في الجدول السابق أنه عند مستوى سعر ٥ دنانير قام البائع بعرض ١٠ كيلو من التفاح ، وفي المقابل لم يشترِ المستهلكون إلا ٦ كيلو فقط ، ليجد البائع أن لديه فائضاً في العرض بمقدار ٤ كيلو لم يتمكن من بيعها ، أما عند مستوى سعر ٤ دينار قام البائع بخفض الكمية المعروضة إلى ٩ كيلو من التفاح ، بينما لم يتمكن من بيع أكثر من ٧ كيلو ، لينتهي به المطاف بفائض عرض قدره ٢ كيلو من التفاح .

في المقابل ، عند انخفاض السعر إلى ٢ دينار قام البائع بعرض فقط ٧ كيلو وطلب المشترين ٩ كيلو من التفاح ، وفي هذه الحالة سيتمكن البائع من بيع كل الكمية المعروضة ، أما المشتري سيكون قد اشترى أقل مما كان يرغب بشرائه ، ويكون لدينا فائض طلب بمقدار ٢ كيلو . أما إذا كان السعر عند مستوى ٣ دينار ، سنجد أن البائع يرغب بعرض كمية ٨ كيلو من التفاح ، وفي المقابل هناك من يرغب بشراء ٨ كيلو من التفاح عند

هذا السعر ، وهنا باع البائع كل ما كان يرغب ببيعه عند هذا السعر ، وقام المشتري بشراء كل ما يرغب بشرائه عند هذا السعر وهو ما نطلق عليه توازن السوق :

ويتحقق توازن السوق عند السعر الذي تتساوى فيه الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة وعندها فلا يوجد فائض عرض أو فائض طلب .

والآن لنستعرض آلية السوق من خلال الجدول والرسم البياني التاليين :

	السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	السوق
أ	١ دينار	١٠	٦	فائض طلب بمقدار ٤ كيلو
ب	٢ دينار	٩	٧	فائض طلب بمقدار ٢ كيلو
ج	٣ دينار	٨	٨	توازن السوق
د	٤ دنانير	٧	٩	فائض عرض بمقدار ٢ كيلو
هـ	٥ دنانير	٦	١٠	فائض عرض بمقدار ٤ كيلو

جدول رقم (٢١) : توازن السوق وفائض الطلب والعرض

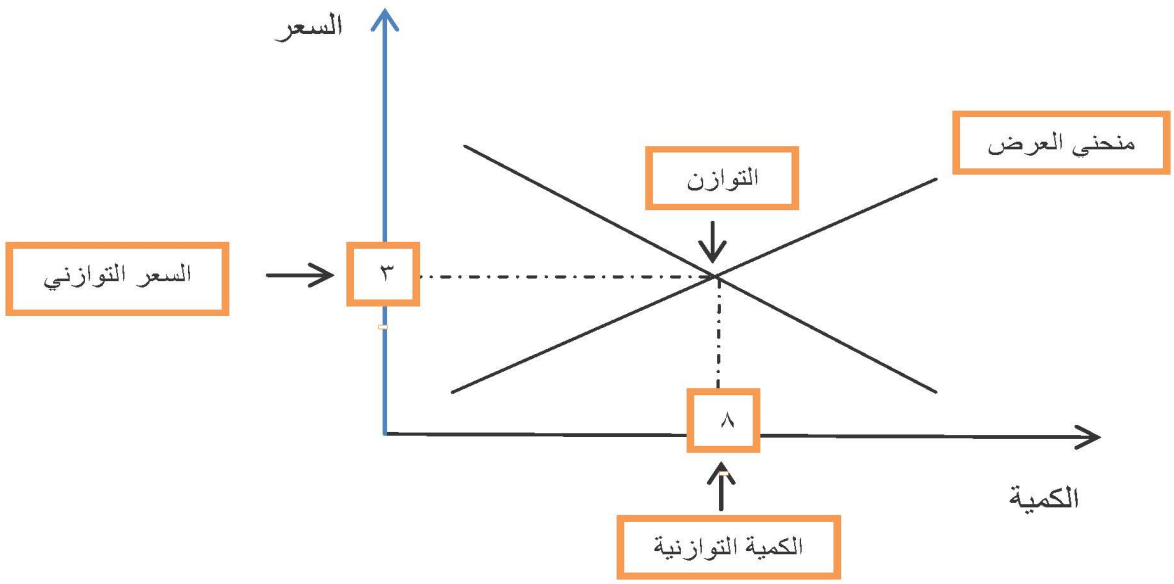

شكل رقم (٢٢) : التوازن في سوق التفاح

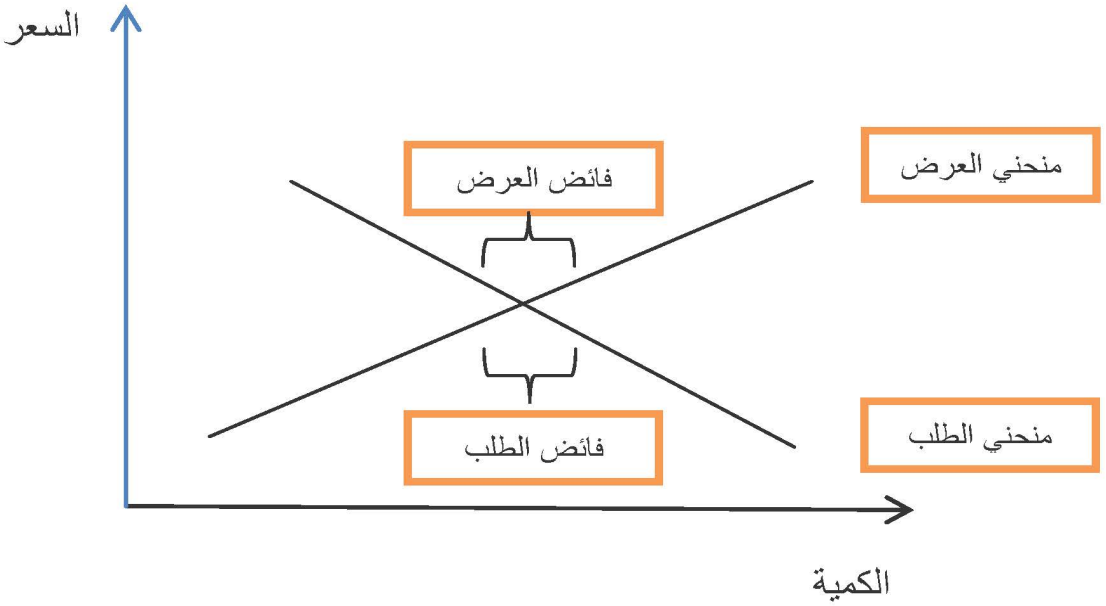

شكل رقم (٢٣) : فائض العرض والطلب في السوق

التقويم :

١- فرق بين كل مما يلي :

البائع	المشتري
الشخص أو الجهة التي لديها سلعة أو خدمة يرغب ببيعها مقابل سعر معين	الشخص أو الجهة التي ترغب بشراء سلعة أو خدمة بمقابل مادي
السلعة البديلة	**السلعة المكملة**
هي السلعة التي تحقق عند شرائها إلى حد ما نفس درجة الإشباع التي نحصل عليها من شراء السلعة الأخرى.	هي السلع التي لا يمكن استهلاكمها إلا معاً، أي أن الشخص لا يمكنه أن يستهلك إحدى السلعتين بمفردها.

٢- أكتب ما تعرفه عن :-

- محددات العرض (مع شرح واحدة فقط)

أ) تكاليف عناصر الإنتاج .....

ب) الدعم والضرائب .....

ج) التطور التقني: يؤثر التطور التقني في عملية الإنتاج في الكميات التي يستطيع المنتج إنتاجها فكلما تطورت أساليب الإنتاج يصبح بإمكان المنتج زيادة إنتاجه بتكاليف أقل وبفترة زمنية أقصر .....

٣- أدرس الجدول التالي لسلعة ما، ثم أجب عمَّا يليه من أسئلة :

الكمية المطلوبة	السعر (الدينار الكويتي)	الكمية المعروضة
١٥٠٠	١٠	٣٥٠٠
٢٠٠٠	٩	٣٠٠٠
٢٥٠٠	٨	٢٥٠٠
٣٠٠٠	٧	٢٠٠٠
٣٥٠٠	٦	١٥٠٠

١- ارسم منحنى الطلب و منحنى العرض في السوق؟

٢- أوجد السعر التوازني والكمية التوازنية في هذا السوق ؟

٣- ماذا يحدث في الحالات التالية :

- الحالة الأولى : إذا كان السعر السائد في السوق هو ٧ دينار فماذا سيواجه هذا السوق من حيث نوع الفجوة ومقدارها؟

- الحالة الثانية : إذا كان مستوى السعر هو ٩ دينار فماذا سيواجه هذا السوق من حيث نوع الفجوة ومقدارها ؟

الفصل الرابع

اقتصاد الدولة

أولاً: دور الدولة في الاقتصاد

أ- تعريف الناتج المحلي الإجمالي.

ب- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الظواهر الاقتصادية.

أ- البطالة.

ب - التضخم.

ج - النمو الاقتصادي.

ثالثاً: تفاعل الدولة مع الظواهر الاقتصادية.

رابعاً: أهمية النمو الاقتصادي.

خامساً: النمو والتنمية الاقتصادية.

التقويم

اقتصاد الدولة

أولاً : دور الدولة في الاقتصاد

تطور مفهوم دور الدولة عبر التاريخ البشري ومعها تطور دورها الاقتصادي ، كما تناولنا في الفصول السابقة أن كل مجتمع يهدف إلى إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية وفق الموارد الاقتصادية المتاحة .

ففي الوقت الحاضر يوجد اختلاف كبير بين الأنظمة الاقتصادية ، إلا أن جميعها يسعى إلى إنتاج سلع وخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، ونلاحظ جميعا أن هناك فوارق كبيرة بين الدول اقتصادياً ومعيشياً ، هذا الاختلاف دفع الاقتصاديين للبحث عن مقاييس اقتصادية تمكننا من مقارنة الدول مع بعضها بعضًا وكذلك من قياس حالة اقتصاد الدولة من عام لآخر .

ومن المهم أن نضع نصب أعيننا أن المقارنة يجب أن تكون بحساب ما ينتجه المجتمع أو الدولة من سلع وخدمات ، تأمل لو أننا نقارن بين دولتين الأولى لديها أموال كثيرة ولكنها لا توفر للسكان إلا عدد قليل ومحدود من السلع والخدمات ، أما الدولة الأخرى لديها أموال أقل من الأولى ولكن تقوم بإنتاج كميات أكبر من السلع والخدمات ، أيهما تفضل أن تعيش فيها ؟ نعم بالتأكيد الدولة التي تنتج سلعًا وخدمات أكثر لأن إشباع حاجاتنا يكون من خلال استهلاك أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات ، وهذا ما دفع الاقتصاديين لقياس ما يسمى بالناتج المحلي الاجمالي .

أ . يعرف الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product-GDP) بأنه :

مجموع قيم ما ينتج في دولة معينة من سلع نهائية وخدمات خلال مدة زمنية محددة (عادة سنة واحدة) .

لو نظرنا حولنا ، سنجد أن هناك كثيراً من السلع والخدمات التي نستهلكها أو نستخدمها يتم إنتاجها محلياً في دولة الكويت ، وهناك سلع أخرى قد تم إنتاجها في دول أخرى .

كما تعلمنا سابقا أحد أهم المقاييس التي نتعرف من خلالها على تقدم الدولة اقتصاديا هو كمية وقيمة ما تنتجه هذه الدولة من سلع وخدمات سواء لمن يعيش في هذه الدولة أو لتصديرها لدول أخرى ، وهذا ما يمكننا أن نقيسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدولة .

ب . طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

هناك أكثر من طريقة نستطيع من خلالها قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، منها طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة ، وطريقة الإنفاق وهي كالتالي :

١- طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة (Value Added Method)

تعتمد هذه الطريقة على حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار السوق ، ويتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٥ مثلا ، باحتساب القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية ، والتي يتم إنتاجها في الاقتصاد خلال عام ٢٠١٥ فقط .

مثال : في عام معين (x) المجتمع ينتج سلعتين فقط (السلعة أ ، والسلعة ب) وكان سعر السلعة (أ) يقدر في ٤٠ دينار ، وسعر السلعة (ب) يقدر في ٢٠ دينار ، وتم إنتاج ٢٠٠٠ وحدة من السلعة (أ) ، و ٥٠٠ وحدة من السلعة (ب) .

إذاً فالناتج المحلي الإجمالي (GDP) لهذه الدولة في عام (x) :

الناتج المحلي الإجمالي = (٤٠ x ٢٠٠٠) + (٢٠ x ٥٠٠) = ٩٠٠٠٠ دينار

٢- طريقة الإنفاق (Expenditure Method)

الآن سنتعلم سويا طريقة الإنفاق ، تتلخص هذه الطريقة بأن نقوم باحتساب كل ما يُنفق داخل الدولة خلال سنة واحدة من قبل كل القطاعات المختلفة بالدولة ، ويمكننا أن نحصر هذه القطاعات بأربع قطاعات مختلفة ، وهي على النحو التالي :

أ . القطاع العائلي :

أهم وأكبر هذه القطاعات وهو ما نقوم نحن المستهلكين بشرائه من سلع وخدمات ويسمى إنفاقنا «الإنفاق الاستهلاكي» .

ب . القطاع الحكومي :

ما تقوم الحكومة بإنفاقه من بناء مدارس ومستشفيات وطرق وغيرها ويسمى إنفاقها «الإنفاق الحكومي» .

ج . قطاع الأعمال :

هو مجموع ما ينفقه قطاع الأعمال والاستثمار والقطاعات التجارية الأخرى داخل الدولة ويسمى إنفاق هذا القطاع «الإنفاق الاستثماري» .

د .القطاع الخارجي :

ما نبيعه من سلع وخدمات للدول الأخرى كالنفط على سبيل المثال ويسمى «الصادرات» .

قبل أن نستنتج طريقة الإنفاق في حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك الكثير من السلع التي يتم استهلاكها هي من إنتاج دول أخرى ، وهي ليست من ضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدولة ، وحتى يكون احتساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) دقيق لابد من طرح كل ما تم شراؤه من سلع تم إنتاجها في الخارج أو ما يسمى "بالواردات" من إنفاق القطاعات الأربعة التي تحدثنا عنها ، ليكون لدينا القانون التالي :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الاستثماري + الصادرات – الواردات .

والآن لنتساءل أيهما أفضل ، دولة ؛ الناتج المحلي الإجمالي لها يساوي ثلاث مليارات دولار أمريكي وعدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة ، أم دولة ؛ الناتج المحلي الإجمالي لها يساوي مليارى دولار أمريكي ، وعدد سكانها مليون نسمة ؟

للإجابة على هذا التساؤل قدم لنا الاقتصاديون مفهوماً آخر للمقارنة بين الدول وهو متوسط دخل الفرد ، والذي يمكن تعريفه في :

حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في الدولة .

لنقوم الآن باحتساب متوسط دخل الفرد لهاتين الدولتين :

أوجه المقارنة	الدولة الأولى	الدولة الثانية
الناتج المحلي الإجمالي	٣ مليار دولار أمريكي	٢ مليار دولار أمريكي
عدد السكان	٣ مليون نسمه	١ مليون نسمه
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠٠ دولار أمريكي	٢٠٠٠ دولار أمريكي

جدول رقم (٢٤) : مثال رقمي بين دولتين

نشاط :

- من خلال الجدول السابق ، اختر أي الدولتين تفضل العيش فيها ؟ ولماذا ؟

.....

.....

.....

سنلاحظ الآن ، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأولى أعلى بمليار دولار من الدولة الثانية ، إلّا أنه بعد احتساب متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الدولة الثانية أفضل ، فكلما زاد عدد سكان الدولة لابد من زيادة إنتاجها حتى تستطيع توفير كميات أكبر من السلع والخدمات ، ولنا الآن أن نتصور لماذا دول الخليج العربية أفضل حالاً من دول أخرى ، رغم أن تلك الدول الناتج المحلي الإجمالي لها أكبر من دول الخليج ولكن أعداد السكان هناك أضعاف عدد السكان لدى دول الخليج .

ثانيا : الظواهر الاقتصادية

عند متابعتنا للأخبار ، دائماً ما تتردد على مسامعنا مفردات تهم كل دول العالم ، وبالتأكيد من بينها دولة الكويت ، **كالبطالة والتضخم والنمو الاقتصادي** ، بل نجد أن كل الحكومات دائما تتحدث عن هذه المصطلحات ، فما هي هذه المصطلحات الثلاثة وما مدى أهميتها التي جعلتها حديث الحكومات والسياسيين والعامة دائماً .

لنبدأ بالتعرف على هذه المفاهيم الثلاثة ثم ننتقل للحديث عن أهميتها وسبل التعامل معها .

أ- البطالة (Unemployment) :

إن الوظيفة لها أهمية كبيرة في حياة كل إنسان ، فخلال أعواماً قليلة سيبحث كل منكم عن وظيفة يحصل من خلالها على راتب شهري ، في المقابل هناك البعض قد يجد صعوبة في الحصول على الوظيفة فيجلس في المنزل فترات طويلة منتظراً أي فرصة عمل . في الاقتصاد نطلق على من يبحث عن الوظيفة ولم يجدها «عاطل عن العمل» ، وتسمى هذه الظاهرة «البطالة» والتي تعرف بالآتي :

مجموع الأشخاص الراغبين بالحصول على وظيفة والقادرين على العمل ويقومون بالبحث عن الوظيفة .

أما معدل البطالة فيتم احتسابه كنسبة مئوية ، بقسمة عدد العاطلين عن العمل على مجموع قوة العمل .

قد نتساءل هنا ما المقصود بقوة العمل ؟ كما نعلم جميعا أن عدد السكان في كل دولة يشمل كل البشر الأحياء في هذه الدولة والذين من بينهم الأطفال وكبار السن والمرضى وأصحاب الاحتياجات الخاصة ، وكما نعلم أن مثل هذه الفئات قد لا تستطيع العمل ، كما أن هناك بعض السكان لا يرغبون بالعمل كربات البيوت مثلا ، فحتى نصل لحساب دقيق لمعدل البطالة لابد أن نطرح هذه الأعداد ممن لا يستطيعون أو لا يرغبون بالعمل من عدد السكان الاجمالي لنحصل على قوة العمل :

قوة العمل : كل من هم بين عمر ١٨ عاما و ٧٠ عاما ولديهم القدرة والرغبة بالعمل .

والآن يمكننا أن نحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية باستخدام المعادلة التالية :

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / قوة العمل)×١٠٠

ب-التضخم (Inflation) :

ثاني الظواهر الاقتصادية التي قد تواجه اقتصاد أي دولة هو التضخم ، وهنا لابد أن نفرق بين ارتفاع الأسعار والتضخم ، نلاحظ جميعا أنه قبل شهر رمضان من كل عام ترتفع أسعار السلع الغذائية ، وما إن يقارب شهر رمضان على الانتهاء حتى تعود الأسعار إلى مستواها السابق فهذا يسمى ارتفاعاً سعرياً مؤقتًا ، وفي المقابل هناك سلع أخرى يرتفع سعرها ولا ينخفض مرة أخرى وهذا ما نطلق عليه التضخم ، ويمكننا أن نعرف التضخم بالآتي :

الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في فترة زمنية محددة .

جـ- النمو الاقتصادي (Economic Growth) :

آخر الظواهر الاقتصادية هو النمو الاقتصادي ، وكثيراً ما يتردد ذكر هذا المصطلح في وسائل الإعلام وفي خطابات المسئولين والسياسيين وذلك لأهمية النمو الاقتصادي لكل دولة .

ماذا نقصد بالنمو الاقتصادي ؟ تعلمنا سويا في بداية هذا الفصل كيف أن قياس الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد هما المقياسان اللذان نستطيع من خلالهما المقارنة بين الدول ، وبالتالي فإن الدولة التي تستطيع أن تحقق زيادة سنوية في هذه المقاييس هي فعليًا تحسن من مستواها وتتقدم اقتصاديا ، هذه الزيادة السنوية هي ما نقصده بالنمو الاقتصادي ، فتعريف النمو الاقتصادي هو :

النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

ونستطيع حساب النمو الاقتصادي من خلال التغير في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر .

لنقيس معًا معدل النمو الاقتصادي لدولة ما من الجدول التالي :

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٤	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠١٥	٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار

جدول رقم (٢٥) : مثال رقمي حول معدلات النمو الاقتصادي للدولة (س)

معدل النمو الاقتصادي =

(الناتج المحلي للسنة الحالية – الناتج المحلي للسنة الماضية) ÷ الناتج المحلي للسنة الماضية × ١٠٠

معدل النمو الاقتصادي =

((٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ – ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ÷ ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) × ١٠٠ = ١٠٪

نستنتج من المثال السابق أن معدل النمو الاقتصادي هو نسبة موجبة ، أي يبين بأن هذه الدولة تنمو اقتصادياً بمعدل ١٠٪ سنوياً . ولكن لا بد من أن تتأمل ما إذا كان معدل النمو الاقتصادي سالب القيمة ، عندها نستطيع أن نقول بأن هذه الدولة تواجه انكماشًا اقتصاديًا أو تباطؤاً اقتصادياً وليس نمواً اقتصادياً .

ثالثا : تفاعل الدولة مع الظواهر الاقتصادية

دور الدولة في الاقتصاد كدور رب الأسرة في المنزل ، فمن أهم الأدوار التي تلعبها الدولة في الاقتصاد هو التفاعل والتعامل مع الظواهر الاقتصادية ، وكما ذكرنا سابقا فإن الظواهر الاقتصادية دائماً هي حديث المسئولين الحكوميين والسياسيين ، فالاقتصاد ينتعش أحيانا وينمو ، وأحيانا أخرى ينكمش ويتراجع ، نمو الاقتصاد أو انكماشه يكون من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أو انخفاضه ، والآن لنسترجع منهجية احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق والتي تتكون من إنفاق القطاعات الأربعة العائلية والحكومية والأعمال والصادرات والواردات كما ذكرنا سابقا .

ففي حال تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، أو ما نطلق عليه الانكماش الاقتصادي ، فإنه سيحدث بسبب انخفاض أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، لنفترض أن الشركات المستثمرين لسبب ما قرروا أن يخفضوا من إنفاقهم الاستثماري والذي بدوره أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، ماذا سيحدث للاقتصاد وكيف تستطيع الدولة التعامل مع هذه الحالة؟ مع انخفاض الإنفاق الاستثماري ستتخلى الشركات

عن بعض موظفيها وبالتالي سيكونون عاطلين عن العمل أي أن معدل البطالة سيزداد ، وهؤلاء العاطلون الجدد سينخفض استهلاكهم لعدم وجود دخل لديهم وهذا يعني انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ، ويعني مزيد من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي . الدولة الآن اصبحت تواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي ومشكلة تزايد معدلات البطالة ، فتقوم الحكومة بدورها في رفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة إنفاقها الحكومي ، وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ويكون هناك فرص وظيفية جديدة ويرتفع معها الإنفاق الاستهلاكي ويرتفع الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى .

نشاط :

- ماذا لو قامت الدولة بخفض رواتب الموظفين ، ما أثره على الناتج المحلي الإجمالي وماذا تسمى هذه الظاهرة؟

.....

.....

.....

.....

في حال أن الدولة تعرضت لموجة من الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة الانفاق الكلي بالدولة على الرغم من محدودية الإنتاج ، فهذا يخلق مشكلة كما تعلمنا في هذا الفصل تسمى مشكلة «التضخم» ، كذلك تعلمنا في الفصل السابق أنه في حال زيادة الطلب يرتفع سعر هذه السلعة ، هذا القانون ينطبق على اقتصاد الدولة ، إذًا كيف ستتعامل الدولة مع هذه الظاهرة .

لنفترض أن عدد السكان في الكويت ازداد مليون نسمة خلال السنة الحالية ، هؤلاء السكان سيحتاجون لوحدات سكنية ومواد غذائية وسلع وخدمات أخرى ، ولكن كمية السلع والخدمات الموجودة في دولة الكويت محدودة ، هذه الزيادة في السكان والزيادة في الإنفاق ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أو التضخم كما تعلمنا في هذا الفصل . هنا لابد أن تتدخل الحكومة لتخفض من الإنفاق الكلي للمحاولة في تقليل معدل التضخم ، التدخل الحكومي سيكون من خلال خفض الإنفاق الحكومي أو فرض ضرائب على المستهلكين وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي وتنخفض الأسعار .

رابعا : أهمية النمو الاقتصادي

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي والذي كما أشرنا هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك دور النمو الاقتصادي في الحد من آثار الظواهر الاقتصادية ، وحل مشكلتي البطالة والانكماش الاقتصادي ، فالنمو بمفهومه الأوسع هو التطور والزيادة الكمية في ما ينتجه ويستهلكه المجتمع ، واستدامة النمو واستمراره مهمه لأي اقتصاد ، فمع النمو الاقتصادي تتوافر فرص وظيفية أكثر للشباب الذين يدخلون سوق العمل عاما بعد عام ، كما أن الزيادة في مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات وتقابله زيادة في وظائف جديدة ودخل إضافي للأفراد ، لا شك في أنه يزيد من المستوى المعيشي للأفراد في الاقتصاد ، إذًا فالنمو الاقتصادي هو مؤشر كمي للتقدم الاقتصادي بالدولة .

ومما سبق نستنتج أن كل من يعيش في هذا الوطن بل كل شعب في العالم ، يتمنى أن يرى معدلات نمو مرتفعة عاما بعد عام ، وهذا يدفعنا لمعرفة العوامل التي قد تدفع بمعدلات نمو عالية أو تحفز الاقتصاد نحو نمو اقتصادي .

هذا ويتحقق النمو كما تعلمنا بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، الذي يزداد من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الحكومي أو الاستثماري أو الصادرات (أو تقليل الواردات) أو جميعها أو بعضها ، أي ببساطة يجب أن يسعى صانع السياسة الاقتصادية إلى تحقيق النمو من خلال زيادة إنفاق القطاعات المختلفة أو بعضها ، فتحفيز الاستثمار ، ودفع القطاع الخاص لزيادة إنفاقه الاستثماري ستحقق النمو ، وكذلك توفير فرص وظيفية جديدة ستزيد من الإنفاق الاستهلاكي والنمو ، وفي حال تبني الحكومة لمشاريع جديدة سيرتفع النمو ، وأخيرا لو نجح المجتمع بإنتاج سلع ترغب بشرائها شعوب الدول الأخرى ، أيضاً سنحقق نمواً اقتصادياً من خلال زيادة الصادرات .

خامساً : النمو والتنمية الاقتصادية

مفهوم النمو ومفهوم التنمية الاقتصادية مرتبطان ببعضهما بعضاً بشكل وثيق ، إلا أَنهما مختلفان في الوقت ذاته ، وكثيرًا ما يختلط فهم المفهومين بين الكثيرين ، وسيكون من دورنا جميعا أن نبين لهم هذا الفرق ، فالتنمية هي :

مجموع السياسات التي تتخذها الحكومة والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بدافع ذاتي .

أي أن يستمر النمو الاقتصادي عاما بعد عام بمحرك ذاتي ، دون استمرار تدخل الحكومة في ذلك ، فيزداد النمو عاما بعد عام بسبب الزيادة المستمرة بالإنفاق في القطاعين الاستهلاكي والاستثماري ، كما إن التنمية تهتم كذلك بالمؤشرات النوعية وليس بالمؤشرات الكمية ، فتكون من ضمن السياسات رفع مستوى التعليم

والصحة والحريات والمحافظة على البيئة والعدالة في توزيع الدخل والأمن وغيرها من مظاهر الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، في حين أن النمو الاقتصادي يركز فقط على التغيرات الكمية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير بالضرورة في كل أو بعض النواحي المعيشية والتعليمية والصحية والاقتصادية بالدولة ، بحيث يقتصر تعريفه على وجود مؤشر كمي للازدهار الاقتصادي بالدولة .

نشاط :

- **صنف محددات النمو والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي :**

تحسين التعليم – زيادة الصادرات– تحسين المستوى الصحي – زيادة مستوى الاستهلاك – انخفاض معدلات التلوث – تحسين إنتاجية العامل –الاستقرار السياسي– زيادة مستوى الدخل – حرية التعبير .

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
تحسين التعلي م تحسين المستوى الصحي الاستقرار السياسي حرية التعبير	زيادة الصا درات زيادة مستوى الاستهلا ك انخفاض معدلات التل و تحسين إنتاجية العم ل زياة مستوى الدخل

التقويم :

١) يشمل الجدول التالي بعض البيانات للدولة (س) في سنة معينه (القيم بالمليون دينار كويتي) :

الاستهلاك	الإنفاق الحكومي	الاستثمار الإجمالي	الصادرات	الواردات
٣٧٠	٤٢	٨٠	٦٣	٥٥

- **احسب قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدولة (س) :**

.....

.....

.....

٢) إذا كان لدينا دولة يبلغ عدد السكان فيها ٢٠٠ مليون نسمة ، وتبلغ قوة العمل ١٠٠ مليون شخص ، في حين أن ٩٢ مليون عامل منهم موظفون ، احسب معدل البطالة في الدولة؟

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / قوة العمل) * ١٠٠

= (١٠٨,٠٠٠,٠٠٠/١٠٠,٠٠٠,٠٠٠)*١٠٠

=١٠٨

٣) عرف المفاهيم التالية :-

أ) البطالة : مجموع الأشخاص الراغبين بالحصول على وظيفة والقادرين على العمل ويقومون بالبحث عن الوظيفة.

ب) قوة العمل : كل من هم بين عمر 18 عاماً و70 عاماً ولديهم القدرة والرغبة بالعمل

جـ) التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في فترة زمنية محددة.

٣) أكمل الخريطة الذهنية التالية :-